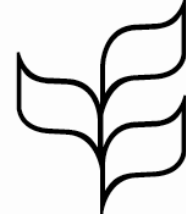


Distr.
GENERALCBD/SBI/3/5/Add.3
18 March 2020ARABIC
ORIGINAL: ENGLISHالاتفاقية المتعلقة
بالتنوع البيولوجي

الهيئة الفرعية للتنفيذ

الاجتماع الثالث

مدينة كيبيك (بؤكد لاحقا)، كندا، 9-14 نوفمبر/تشرين الثاني 2020

البند 6 من جدول الأعمال المؤقت *

المساهمة في مشروع مكون حشد الموارد لإطار التنوع البيولوجي لما بعد عام 2020

كمتابعة للاستراتيجية الحالية لحشد الموارد

التقرير الثالث لفريق الخبراء المعني بحشد الموارد

أولاً - مقدمة

1- أكد مؤتمر الأطراف في اجتماعه الرابع عشر أن حشد الموارد سيكون جزءا لا يتجزأ من الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، وقرر البدء في التحضيرات بشأن هذا المكون من حشد الموارد في مرحلة مبكرة وفي انسجام وتنسيق كاملين مع العملية الشاملة لإعداد إطار ما بعد عام 2020 (انظر المقرر [22/14](#)، الفقرة 14). وفي المقرر نفسه، طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمانة التنفيذية أن تكلف فريقا من الخبراء لإعداد تحليلات وتقارير ذات صلة لكي ينظر فيها الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، ومؤتمر الأطراف في اجتماعه الخامس عشر (المقرر [22/14](#)، الفقرة 15).

2- وتقدم هذه الوثيقة التقرير الثالث لفريق الخبراء تنفيذا لولايته، وتستجيب للطلب الوارد في الفقرة 15 (د) من المقرر [22/14](#) بأن يساهم الفريق في مشروع مكون حشد الموارد لإطار التنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 كمتابعة للاستراتيجية الحالية لحشد الموارد، استنادا إلى الاستراتيجية القائمة والتقاريرين الآخرين للفريق.

3- وكان التقرير الأول لفريق الخبراء¹ قد قِيم واستعرض استراتيجية حشد الموارد² والهدف 20 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي. وخلص فريق الخبراء إلى أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم في تحقيق الهدف 20 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي والغايات الثمانية لاستراتيجية حشد الموارد، كان مستوى التنفيذ متفاوتا وأعاقته تحديات تتعلق بالقدرات. وأشار التقرير، من بين أمور أخرى، إلى عدم إحراز تقدم في توسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص، وعدم منح الأولوية للتنوع

* CBD/SBI/3/1.

¹ CBD/SBI/3/INF/2 (التقرير الكامل)؛ و CBD/SBI/3/5/Add.1 (الموجز).² المقرر 11/9، المرفق.

البيولوجي خارج وزارات البيئة. ووفقا للنتائج، هناك حاجة إلى اتباع نهج أكثر شمولاً واستراتيجية لحشد الموارد، مع إيلاء اهتمام متساو لإعادة تخصيص الموارد الضارة بالتنوع البيولوجي والاستخدام الأكثر فعالية للموارد، فضلا عن تحقيق زيادة كبيرة في الموارد التي يجري حشدها. وستكون هناك حاجة أيضا إلى تركيز أقوى على زيادة المنافع المشتركة للتنوع البيولوجي الناجمة عن الموارد الكبيرة التي يجري حشدها الآن فيما يتعلق بتغيير المناخ ولتنفيذ أهداف التنمية المستدامة³ على نطاق أوسع.

4- وتمشيا مع هذه الملاحظة، يعرض هذا التقرير نهجا استراتيجيا وتوصيات ذات صلة بحشد الموارد في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، استنادا إلى المدخلات المقدمة من الأطراف والمنظمات والخبراء الآخرين.⁴ ويقدم القسم ثانيا أدناه نهجا استراتيجيا لحشد الموارد، يقوم على ثلاثة مكونات بالغة الأهمية، ويحدد الجهات الفاعلة الرئيسية. وتقدم الأقسام من ثالثا إلى خامسا المزيد من التفاصيل بشأن كل مكون من المكونات الثلاثة. وعلى وجه التحديد، يتناول القسم ثالثا تقليل أو إعادة توجيه الموارد الضارة بالتنوع البيولوجي، ويوجز القسم رابعا توليد موارد إضافية من جميع المصادر، ويغطي القسم خامسا تعزيز فعالية وكفاءة استخدام الموارد.⁵ ويقدم القسم سادسا بعض المدخلات الأولية بشأن الأهداف والمقررات المحتملة بشأن حشد الموارد لكي تنظر فيها الأطراف. ويختتم القسم سابعا بالرسائل الرئيسية لفريق الخبراء.

ثانيا - نهج استراتيجي لحشد الموارد لدعم الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020

5- دعا تقرير التقييم العالمي بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية الصادر عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في عام 2019 إلى "إعادة تنظيم جوهرية على نطاق المنظومة عبر العوامل التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية، بما يشمل النماذج والأهداف والقيم" من أجل وقف فقدان التنوع البيولوجي ووظائف النظم الإيكولوجية.⁶ وأصبح من المسلم به على نطاق واسع أن التغيير التحويلي ضروري لوقف وعكس فقدان التنوع البيولوجي من أجل تحقيق أهداف التنوع البيولوجي وكذلك مجموعة أوسع من أهداف التنمية المستدامة. وسيطلب ذلك نهجا "يشمل الحكومة برمتها، والاقتصاد ككل، والمجتمع بأسره" بغية معالجة العوامل الدافعة لفقدان التنوع البيولوجي ووظائف النظم الإيكولوجية.

6- ويعد حشد الموارد أمرا محوريا للتغيير التحويلي ولنجاح الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. ويقترح فريق الخبراء اعتماد نهج ذي ثلاث شعب، يتكون من ثلاثة مكونات تكمل بعضها بعضا، تتناول ضرورة القيام بما يلي:

(أ) تقليل أو إعادة توجيه الموارد التي تسبب الضرر للتنوع البيولوجي؛

(ب) توليد موارد إضافية من جميع المصادر لتحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية؛

(ج) تعزيز فعالية وكفاءة استخدام الموارد.

7- ويتناول مكون تقليل أو إعادة توجيه الموارد التي تسبب الضرر للتنوع البيولوجي العوامل الدافعة الرئيسية للأنشطة والاستثمارات الضارة بالتنوع البيولوجي، من خلال استخدام المعايير والمبادئ التوجيهية، فضلا عن الأدوات التنظيمية

³ انظر قرار الجمعية العامة [1/70](#) المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030".

⁴ انظر المرفق الرابع للتقرير الأول الكامل (CBD/SBI/3/INF/2) فيما يتعلق بقائمة مصادر الأدلة.

⁵ يرتبط العديد من الجهات الفاعلة والإجراءات الموصوفة في هذا التقرير بأكثر من مكون من المكونات الثلاثة لحشد الموارد. فالنقطة المنظمة بطريقة تحدد الجهات الفاعلة والإجراءات الأكثر صلة حسب المكون. وقد تم القيام بذلك لتوضيح أهمية كل مكون من المكونات الثلاثة بشكل كامل. ومن الناحية العلمية، تستهدف بعض الإجراءات التي تتخذها الجهات الفاعلة الرئيسية إلى تحقيق جميع المكونات معا. فعلى سبيل المثال، يمكن دمج الإجراءات الرامية إلى تقليل الضرر مع الإجراءات الرامية إلى توليد موارد إضافية في نفس المشروع.

⁶ <https://ipbes.net/global-assessment>

والاقتصادية. ويتطلب هذا المكون تجنب النفقات الضارة بالتنوع البيولوجي وتقليص نطاقها وإعادة توجيهها، بما في ذلك على سبيل الذكر لا الحصر الإعانات الضارة؛ وسيقل ذلك بدوره الحاجة إلى موارد لحفظ التنوع البيولوجي واستعادته. وتبين التحليلات التي أجرتها منظمات التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مؤخرًا⁷ أن الإعانات (على الوقود الأحفوري وكذلك في قطاعي الزراعي ومصائد الأسماك) التي تسبب الضرر للتنوع البيولوجي تبلغ حوالي 500 مليار دولار أمريكي سنويًا، في حين أن إجمالي الموارد التي تُنفق لتعزيز حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام تتراوح بين 78 و 91 مليار دولار أمريكي سنويًا. ويبين هذا التناقض الواضح أن العمل على تنفيذ المكونين الثاني والثالث لحشد الموارد دون معالجة هذا المكون الأول سيجعل من المستحيل سد الفجوة المالية بالطريقة المطلوبة لتحقيق أهداف التنوع البيولوجي المتوخاة في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.⁸

8- ويبقى مكون توليد موارد إضافية من جميع المصادر لتحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية، بما في ذلك المصادر المحلية والدولية،⁹ والخاصة والعامّة، جزءًا أساسيًا من حشد الموارد. ويتضمن زيادة الموارد زيادة التدفقات الموجهة في الأساس إلى التنوع البيولوجي، وكذلك تحديد وزيادة المنافع المشتركة للتنوع البيولوجي الناجمة عن التمويل الذي يهدف في الأساس إلى تحقيق الأهداف الأخرى. وتشمل الأمثلة على ذلك دمج الحلول القائمة على الطبيعة في أنشطة تخفيف أثر تغير المناخ والتكيف معه، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى. ويُشار إليها في هذا التقرير بالموارد أو النفقات "غير المباشرة" على التنوع البيولوجي.

9- ويقر مكون تعزيز فعالية وكفاءة استقطاب (أي القدرة على الحصول على) الموارد واستخدامها على جميع المستويات بأهمية عوامل من قبيل الحوكمة والتخطيط السليمين؛ وبناء القدرات؛ وإنشاء منصات وشراكات؛ والتصميم والاستقطاب الفعالين لتمويل التنمية الدولية؛ ورصد النتائج والإبلاغ عنها واستعراضها بطريقة فعالة. وتضمن هذه الإجراءات التمكينية الاستخدام الرشيد للموارد التي تم حشدها، وأنها ستدعم الجهود الرامية إلى تقليل أو إعادة توجيه الموارد التي تسبب الضرر للتنوع البيولوجي.

10- ويعتبر نطاق وعدد أدوات وآليات التمويل المتاحة لتحقيق هذه المكونات الثلاثة لحشد الموارد أكبر من أي وقت مضى. ويمكن تطبيق هذه الأدوات والآليات في قطاعات مختلفة، وعلى نطاقات مختلفة، وفي سياقات مختلفة. ويركز هذا التقرير على الإجراءات الرئيسية التي يتعين اتخاذها لتحقيق المكونات الثلاثة لحشد الموارد ولا يقدم نظرة عامة شاملة لجميع آليات التمويل الممكنة. ويُتاح العديد من الموارد لتقديم إرشادات أكثر تفصيلاً بشأن أدوات وآليات مالية فردية محددة.¹⁰

ألف - مبدأ شامل: ضمان أن يكون التغيير التحويلي شاملاً ومنصفاً

11- سيتطلب الحشد الفعال للموارد لدعم الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 تحولات جوهرية في النظم الاقتصادية، على النحو المبين في الأقسام أدناه. ويجب أن يكون هذا التغيير التحويلي شاملاً ومنصفاً. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لإشراك عامة الجمهور، بما في ذلك مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والشباب والنساء والمجتمع المدني والأسر ذات الدخل المنخفض والسكان الأكثر تأثراً. وينبغي دعم هذا الأمر من خلال وضع تدابير موجهة لمعالجة أي أثر

⁷ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2020). نظرة عامة شاملة على التمويل العالمي للتنوع البيولوجي، التقرير النهائي، أبريل/نيسان 2020.

⁸ أُدرجت الإجراءات المتعلقة بالحوافز الضارة بالتنوع البيولوجي في جدول أعمال الاتفاقية منذ اعتماد برنامج العمل بشأن التدابير الحافزة، بغية تنفيذ المادة 11 من الاتفاقية. وتتضمن المادة 20 (1) من الاتفاقية أيضاً إشارة إلى الحوافز.

⁹ المقدمة إلى البلدان النامية، وفقاً للمادة 20 (4) من الاتفاقية.

¹⁰ انظر، على سبيل المثال، "كتالوج" مبادرة تمويل التنوع البيولوجي BIOFIN للحلول المالية كنقطة بداية مفيدة على الرابط التالي

ارتدادى محتمل على توزيع الدخل والأصول وتنفيذ هذه التدابير جنباً إلى جنب مع الإجراءات السياساتية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام واستعادته. وينبغي تقاسم منافع التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية بشكل منصف بين فئات المجتمع، مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة.

باء - موضوع شامل: يعد التعميم نهجا أساسيا لجميع المكونات الثلاثة لحشد الموارد

12- يندرج التعميم في صميم نهج يشمل الحكومة برمتها والاقتصاد ككل والمجتمع بأسره، وهو أمر أساسي في عملية ما بعد عام 2020 ونظرية التغيير المرتبطة بها. ودعا المقرر [3/14](#) إلى إنشاء الفريق الاستشاري غير الرسمي والمعني بتعميم التنوع البيولوجي، الذي يدعم حاليا العمل الرامي إلى وضع نهج استراتيجي طويل الأجل لتعميم التنوع البيولوجي. ويرى الفريق الاستشاري غير الرسمي أن التعميم عبارة عن أداة وحل ونهج عام للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، وهو رأي يشاركه فريق الخبراء المعني بحشد الموارد. وعلاوة على ذلك، يرى فريق الخبراء أن موضوع التعميم يتداخل مع موضوع حشد الموارد في نقاط عديدة.

13- ويعد التعميم نهجا أساسيا لجميع المكونات الثلاثة لحشد الموارد. وترد فيما يلي بعض الإيضاحات المبسطة:

- (أ) يساعد تعميم التنوع البيولوجي في قطاع التمويل، من خلال تقييمات التبعيات والآثار والمخاطر، على الحد من فقدان التنوع البيولوجي والتكاليف الناتجة عنه (يرد بمزيد من التفصيل في إطار المكون الأول أدناه)؛
- (ب) يمكن لتعميم التنوع البيولوجي في الميزانيات والسياسات الحكومية القطاعية أن يضمن تحقيق منافع مشتركة تؤدي إلى زيادة الموارد لأغراض التنوع البيولوجي (يرد بمزيد من التفصيل في إطار المكون الثاني أدناه)؛
- (ج) يقدم تعميم التنوع البيولوجي في خطط التنمية الوطنية نقطة انطلاق قوية لتحقيق قدر أكبر من الاتساق السياساتي وفي المقابل تحقيق كفاءة أعلى في استخدام الموارد، من خلال نهج يشمل الحكومة برمتها (يرد بمزيد من التفصيل في إطار المكون الثالث أدناه)؛

14- وبالرغم من أن العديد من الإجراءات المحددة المتعلقة بالتعميم ورد ذكرها في الأقسام ثلثا ورابعا وخامسا، ينبغي تنفيذ الإجراءات الثلاثة التالية وتوسيع نطاقها دعما لكل مكون من المكونات المبينة في هذه الأقسام. ولتجنب الازدواج غير الضروري، تُحدد هذه الإجراءات الهامة أدناه:

(أ) إجراء دراسات لتقييم القيم المختلفة¹¹ للتنوع البيولوجي في السياقات الدولية والوطنية ودون الوطنية، ونشر نتائج هذه الدراسات على صانعي القرار المعنيين، مع مراعاة التقييمات العالمية من قبيل النتائج المقبلة لاستعراض داسغوبنا بشأن اقتصادات التنوع البيولوجي والتقارير السابقة عن اقتصادات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي؛

(ب) مواصلة إظهار مساهمة التنوع البيولوجي والبنى الأساسية الإيكولوجية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030؛¹²

(ج) تخصيص موارد لتطوير واستيعاب حسابات النظم الإيكولوجية، باستخدام نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية كإطار للقياس والتمكين من دمج البيانات البيئية والاجتماعية والاقتصادية لدعم عملية صنع القرارات للحكومة وقطاع الأعمال

¹¹ بما في ذلك القيم المتأصلة والإيكولوجية والجينية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتنقيفية والثقافية والترفيهية والجمالية للتنوع البيولوجي وعناصره، انظر المقرر [3/10](#)، الفقرة 9 (ب) (2).

¹² القرار 283/69 الذي اتخذته الجمعية العامة، المرفق الثاني.

التجارية. وتشمل محاسبة النظم الإيكولوجية المحاسبة فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي على أساس إطار المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية التابع لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، الذي يجري استعراضه حالياً.

جيم - الجهات الفاعلة الرئيسية

15- لجميع الجهات الفاعلة المجتمعية دور تؤوله في حشد الموارد، بجانب أدوار مهمة للقطاع العام على جميع المستويات، وكذلك القطاع الخاص، بما في ذلك شركات الأعمال التجارية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية، والجمعيات الخيرية والمؤسسات، والأفراد والمجتمعات. ولتحقيق جميع المكونات الاستراتيجية الثلاثة لحشد الموارد، سيتعين اتخاذ العديد من الإجراءات بشكل جماعي أو في إطار شراكة. ويركز هذا التقرير بقوة أكبر على الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها الحكومات وقطاع الأعمال التجارية وقطاع التمويل، بجانب بعض الإشارات إلى الأدوار التي يمكن أن تؤديها المجتمعات والأفراد والمنظمات التي لا تستهدف الربح. ويتناول هذا القسم بإيجاز بعض السمات المحددة للحكومات وقطاع الأعمال التجارية وقطاع التمويل وتمويل التنمية الدولية.

16- *الحكومات الوطنية ودون الوطنية*: يفقد القطاع العام التمويل والسياسات التي تشكل العمود الفقري لحشد الموارد لأغراض التنوع البيولوجي، فيما يتعلق بضمان تدفق مستمر ومتوقع للأموال لأغراض التنوع البيولوجي وكذلك في إنشاء الأطر التنظيمية الضرورية وتهيئة الظروف اللازمة لتحفيز العمل والاستثمار من جانب القطاع الخاص. وتؤدي السلطات الحكومية على جميع المستويات - الوطنية، ودون الوطنية والمحلية - دوراً أساسياً في حشد الموارد. وبالنظر إلى أن التغيير التحويلي يتطلب نهجاً يشمل الحكومة برمتها، يتضمن ذلك مشاركة وقيادة من رؤساء الدول وكذلك الوزارات المسؤولة عن البيئة؛ والتمويل؛ والاقتصاد والتنمية الاقتصادية؛ والتخطيط والتنمية الحضرية والريفية؛ والصحة؛ والزراعة ومصائد الأسماك والحراجة؛ والطاقة والصناعات الاستخراجية، من بين قطاعات أخرى.

17- *قطاع الأعمال التجارية*: قد يكون لدى قطاع الأعمال التجارية، الذي يتكون من الشركات والمنظمات المؤسسية التي تعمل في قطاعات الاقتصاد الأولية والثانوية والثالثة والتي تستهدف الربح كهدف أساسي، الدافع للانخراط في خدمات التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية لسببين رئيسيين^{13،14} (أ) كوسيلة لإدارة المخاطر (بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالسمعة، والمخاطر المجتمعية، والقانونية والتنظيمية، والمالية والتشغيلية المتعلقة بالممارسات الضارة بالتنوع البيولوجي) في سلسلة القيمة والمجالات الإنتاجية؛ (ب) وكوسيلة لاستغلال الفرص وتحقيق الربح. وصنف تقرير *المخاطر العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2020*¹⁵ فقدان التنوع البيولوجي وانهيار النظم الإيكولوجية كأحد أكبر خمسة مخاطر، وتتعلق جميع المخاطر الأربعة الأخرى بتغير المناخ. وتكتسي قطاعات الأعمال التجارية المسؤولة عن إنتاج الأغذية والألياف (الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك)؛ وقطاعات الطاقة والبنى التحتية والصناعات الاستخراجية؛ والنقل؛ والتنمية الحضرية؛ والسياحة، من بين قطاعات أخرى، بأهمية خاصة بالنسبة للتنوع البيولوجي¹⁶؛

18- *قطاع التمويل*: تتضمن بعض الجهات الفاعلة الرئيسية في قطاع التمويل، التي تقدم الخدمات المالية لشركات الأعمال التجارية والأفراد والحكومات، البنوك المركزية وجهات تنظيمية أخرى والبنوك التجارية، وهيئات الاستثمار الجماعي

¹³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2020). *الجيال المتحركة: فتح رأس المال الخاص للتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية*. نيويورك (<https://bit.ly/39A6G0i>).

¹⁴ منظمة مراقبة التمويل (2019). *جعل التمويل يخدم الطبيعة* ([https://www.finance-watch.org/wp-content/uploads/2019/05/Making-](https://www.finance-watch.org/wp-content/uploads/2019/05/Making-Finance-Serve-Nature-Finance-Watch-Report_24May2019_web.pdf)

<https://www.weforum.org/global-risks/reports>¹⁵

¹⁶ انظر الوثيقة CBD/COP/8/3 والمقرر 3/14.

ومديري الأصول (بما في ذلك صناديق التقاعد)، وقطاع التأمين، والمصارف الإنمائية الوطنية والإقليمية والدولية. وكما هو الحال مع قطاع الأعمال التجارية، فإن لقطاع التمويل دافعا للانخراط في خدمات التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية لنفس السببين الشاملين المذكورين أعلاه - إدارة المخاطر، وتحقيق الربح.^{18,17} وفي حالة البنوك المركزية والجهات التنظيمية الأخرى، يجب إدارة مخاطر الاقتصاد الكلي، ويعد ربح الكيانات المالية الخاضعة للرقابة ومخاطرها من الشواغل الأساسية.

19- وتشمل الجهات الفاعلة التي تؤدي دورا في حشد تمويل التنمية الدولية الوزارات الحكومية، ووكالات التنمية، والمصارف الإنمائية، والمؤسسات الخيرية، والتمويل الخاص الذي يحشده تمويل التنمية العامة، بالإضافة إلى المجتمع المدني. ويشمل تمويل التنمية الدولية، الثنائي الأطراف والمتعدد الأطراف على حد سواء (مثل مرفق البيئة العالمية)، تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، والتدفقات الرسمية الأخرى، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.¹⁹

ثالثا - المكون الأول لحشد الموارد: تقليل أو إعادة توجيه الموارد التي تسبب الضرر للتنوع البيولوجي

20- يوصى في الفقرات التالية بالإجراءات الرئيسية التي يتعين اتخاذها لتحقيق هذا المكون من حشد الموارد.

21- استعراض الميزانيات الحكومية في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات بهدف عدم إلحاق أذى ضرر صريح بالتنوع البيولوجي:

(أ) ينبغي وضع ضمانات لكفالة ألا تؤدي الميزانيات الحكومية على جميع المستويات (الوطنية، ودون الوطنية، والمحلية) وفي جميع القطاعات إلى أذى ضرر صريح للتنوع البيولوجي. وبالنظر إلى أن الميزانيات الحكومية تُصاغ وفقا للسياسات والخطط الحكومية، يرتبط ضمان ألا تؤدي الميزانيات الحكومية إلى ضرر صريح للتنوع البيولوجي ارتباطا وثيقا بالنهج الأوسع نطاقا لتعميم التنوع البيولوجي عبر الحكومة وسياساتها، ويعتمد عليه بشكل كبير؛²⁰

(ب) ينبغي تطبيق ضمانات على الميزانيات الحكومية ذات الصلة بالتمويل؛ والاقتصاد والتجارة؛ والتخطيط؛ والتخفيف من حدة الفقر والقطاعات ذات الصلة؛ والصحة؛ والإنتاج الأولي؛ والبحوث؛ والابتكار والتكنولوجيا؛ وتغير المناخ، من بين أمور أخرى، وينبغي لهذه الضمانات أيضا أن تكفل أن ممارسات الشراء في الحكومة تراعي التنوع البيولوجي.

22- إلغاء أو إصلاح الحوافز الضارة بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك الإعانات؛ وتطوير العوامل المثبطة للإجراءات الضارة بالتنوع البيولوجي وتوسيع نطاقها؛ وتطوير الحوافز التي تشجع الإجراءات ذات التأثير الإيجابي على التنوع

¹⁷ الصندوق العالمي لحماية الطبيعة وشركة برايس ووتر هاوس كوبرز (2020). الطبيعة أكبر من أن تفشل - التنوع البيولوجي: الحدود التالية في إدارة المخاطر المالية. www.pwc.ch/wwf-report.

¹⁸ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2020). الجبال المتحركة: فتح رأس المال الخاص للتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية. نيويورك (<https://bit.ly/39A6G0i>).

¹⁹ يمثل أغلبيتها حاليا في المساعدة الإنمائية الرسمية، انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2020). نظرة عامة شاملة على التمويل العالمي للتنوع البيولوجي: النتائج الأولية (للاطلاع على النسخة النهائية، انظر الرابط <https://www.oecd.org/environment/resources/biodiversity/report-a-comprehensive-overview-of-global-biodiversity-finance.pdf>).

²⁰ المجال الاستراتيجي الأول من مشروع النهج الطويل الأجل للتعظيم.

البيولوجي وتوسيع نطاقها. للحوافز الاقتصادية والعوامل المثبطة والحوافز الضارة تأثير عميق على الاقتصاد، إذ أنها تؤثر على عملية صنع القرارات الاقتصادية على نطاق محلي ووطني وعالمي.²¹ وبالتالي:

(أ) ينبغي للحكومات أن تعمل لإلغاء أو إصلاح الحوافز الضارة بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك الإعانات والضرائب، مع مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الوطنية. وينبغي أن تكون الحوافز الاقتصادية والتنظيمية العامة، بما في ذلك الإعانات، إما إيجابية وإما محايدة بالنسبة للتنوع البيولوجي، وينبغي أن تتماشى مع أهداف الاتفاقية وكذلك مع أهداف التنمية المستدامة. وسيطلب ذلك تحديد وتقييم الحوافز الضارة بالتنوع البيولوجي، لاسيما في قطاعات، على سبيل الذكر لا الحصر، الزراعة ومصائد الأسماك والحراجة والسياحة والبنية التحتية والطاقة والصناعات الاستخراجية؛

(ب) ينبغي للحكومات أن تطور العوامل المثبطة الاقتصادية المناسبة، بما في ذلك الضرائب والغرامات، وأن توسع نطاقها وتحسن أداءها لردع الإجراءات الضارة بالتنوع البيولوجي. وسيساعد ذلك على أن تُدمج التكاليف الفعلية للتنوع البيولوجي في سلاسل القيمة وأن تتعكس هذه التكاليف في أسعار الخدمات والسلع والمنتجات الاستهلاكية، وبالتالي منع المزيد من فقدان التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية؛

(ج) ينبغي للحكومات أن تصمم حوافز اقتصادية إيجابية مناسبة، بما في ذلك الإعانات لأغراض التنوع البيولوجي والمدفوعات لأغراض النظم الإيكولوجية، وتتفادها وتحسن أداءها لإنشاء إشارات للمستهلكين والمنتجين للتصرف بطريقة تؤثر بشكل إيجابي أكبر على التنوع البيولوجي؛²²

(د) قد يلزم تنفيذ أنشطة محددة لتنمية القدرات؛ وتقديم المساعدة التقنية؛ وتخصيص الموارد؛ وإعداد خط عمل محددة زمنيا وإنشاء نظم للرصد والتقييم لدعم هذه الجهود، بالنظر إلى تعقيد الأنشطة المطلوبة وعدم إحرار تقدم حتى الآن.

23- **تحديد الآثار والتبعيات والمخاطر على التنوع البيولوجي ودمجها ضمن استراتيجيات وعمليات وإجراءات قطاع التمويل بهدف تجنب الضرر الصريح الناجم عن قرارات الاستثمار على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية أو تقليلها إلى أدنى حد.** لقطاع التمويل، بما في ذلك المصارف التجارية والإئتمانية وهيئات الاستثمار الجماعي والجهات التنظيمية المالية والمشرفون ووكالات التصنيف الائتماني، تأثير عميق على سلوك الجهات الفاعلة الخاصة، بما في ذلك شركات الأعمال التجارية. وبالتالي:

(أ) ينبغي أن تتعاون الجهات الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك داخل الحكومة وقطاع التمويل والمنظمات الدولية، لوضع معايير ومقاييس ومؤشرات ومنهجيات للإبلاغ عن التبعيات والآثار والمخاطر المتعلقة بالتنوع البيولوجي. ويمكن تيسير هذا التعاون بتشكيل فريق استشاري أو فرقة عمل معني أو معنية بالآثار والتبعيات والمخاطر المتعلقة بالطبيعة والكشف عن الوضع المالي. وينبغي مواصلة تطوير استخدام البيانات المكانية والمقاييس المحددة مكانيا في صنع القرارات المتعلقة بالشؤون المالية لتحسين الإبلاغ عن الآثار على التنوع البيولوجي؛

²¹ يُنظر في هذا التقرير في ثلاث فئات من الحوافز الاقتصادية: الحوافز الاقتصادية الإيجابية، التي تشجع السلوك (مثل الإعفاءات الضريبية على الأراضي المدرجة بموجب عهد)؛ والحوافز الاقتصادية السلبية، التي تثبط السلوك الضار (مثل الغرامات على قطع الأشجار بشكل غير قانوني) والحوافز الضارة، وهي حوافز أعدت لغرض معين، ولكنها تؤدي إلى عواقب سلبية غير مقصودة على التنوع البيولوجي، مثل الإعانة على الأسمدة، المصممة لزيادة الإنتاج الزراعي، وتؤدي إلى الإفراط في استخدام الأسمدة وأضرار لاحقة بالنظم الإيكولوجية للمياه العذبة القريبة.

²² تعتبر الحوافز الإيجابية مفيدة للتشجيع على التغيير من السلوك الضار إلى السلوك النافع - أي يمكن استخدام الحوافز الإيجابية للحد من الإنفاق الضار وتوليد موارد إضافية، كما هو موضح بمزيد من التفصيل في إطار المكون الثاني.

(ب) ينبغي للحكومات أن ترسل رسالة صارمة في إطار معايير تشريعية وتنظيمية مفادها أنه ينبغي أن تتوافق التدفقات المالية مع حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام واستعادته. وينبغي للحكومات أن تعيد موازنة الدعم الذي يشجع في الوقت الحالي الاستثمار في الأنشطة الضارة بالتنوع البيولوجي، وينبغي أن تضع لوائح وقواعد واضحة لتوجيه الاستثمار؛

(ج) ينبغي تمكين قطاع التمويل من توضيح التبعيات والآثار والمخاطر المرتبطة بفقدان التنوع البيولوجي، وإبرازها في قرارات الاستثمار، وسيكون ملزماً بذلك في النهاية. وينبغي للحكومات أن تلزم قطاع التمويل بالإبلاغ عن إجراءاته والمخاطر المتعلقة بالتنوع البيولوجي، على غرار ما قامت به فرنسا في قانونها الصادر في عام 2019 بشأن الطاقة والمناخ.²³ وينبغي دمج المخاطر على التنوع البيولوجي في العمليات التقليدية لإدارة المخاطر في الأسواق المالية؛

(د) يعد خطر انهيار البيئة خطراً نظامياً؛ لذا، تؤدي البنوك المركزية والجهات التنظيمية الأخرى دوراً رئيسياً في تقييم هذه المخاطر، وفي التخفيف من حدتها من خلال العمل على الأسباب بطريقة منهجية. وينبغي للبنوك المركزية والجهات التنظيمية المالية أن تدرج الآثار السلبية المحتملة على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في اختبارات الإجهاد. وهو ما من شأنه أن يسمح بتحليل آثار المخاطر الناشئة عن فقدان التنوع البيولوجي على قطاع التمويل ككل، وعلى قطاعات محددة، وعلى المؤسسات المالية الفردية. وينبغي للبنوك المركزية أن تطالب الكيانات المنظمة بالكشف بانتظام عن مخاطرها المالية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وأن تسعى جاهدة لدمج المخاطر المالية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في متطلبات رأس المال والملاءة. ويمكن للبنوك المركزية أيضاً أن تطبق حدوداً ائتمانية على الأنشطة الضارة بالتنوع البيولوجي؛

(هـ) تستجيب البنوك التجارية لإشارات البنوك المركزية والهيئات التنظيمية (بما في ذلك الحكومات) وكذلك السوق بشكل عام، ولها تأثير مباشر وغير مباشر على سلوك المنتجين وملاك الأراضي والمستهلكين. وينبغي للجهات الفاعلة المالية التجارية أن تدمج الآثار والتبعيات والمخاطر على التنوع البيولوجي في الاستراتيجيات والسياسات، وينبغي النظر في المحاسبة عن المخاطر المالية المتعلقة بالتنوع البيولوجي بشكل صريح كجزء من الواجب الائتماني للمؤسسات المالية؛

(و) بالرغم من أن هيئات الاستثمار الجماعي ومديري الأصول غالباً ما يتحملون مسؤولية تتجاوز مدتها من 20 إلى 30 عاماً، عادة ما يكون الإطار الزمني لتقييمهم للاستثمار والمخاطر أقصر بكثير - حتى إن المستثمرين على الأجل الطويل يتاجرون بأصولهم بأفاق قصيرة.²⁴ ويؤدي ذلك إلى عدم تحفيز المؤسسات المالية لمراعات التنوع البيولوجي (وكذلك المخاطر البيئية والمخاطر الأخرى المتعلقة بتغير المناخ)، حتى إذا كانت هناك مقاييس للقيام بذلك. ويمكن أن تتضمن تدابير معالجة "قصر المدى" المالي حوافز ضريبية وحوافز تتعلق بالحوكمة لفترات ملكية أطول، وهياكل أجور بأجل أطول لمديري الشركات ومديري الأصول، وتقارير تعدها الشركات على فترات أقل من ربع سنوية، وعمليات تقييم يجرها مديرو الأصول على فترات أقل من سنوية، وتقييمات لمعايير المحاسبة، وتقييمات لمجموعات الأدوات الإشرافية، من قبيل توسيع الآفاق الزمنية لاختبارات الإجهاد؛²⁵

(ز) تؤدي المصارف الائتمانية، التي يمكنها العمل في شرائح سوق الائتمان التي لا تشارك فيها البنوك التجارية بشكل كامل، دوراً فريداً في دعم الاستثمارات ذات التأثير الإيجابي على التنوع البيولوجي وفي تعميم التنوع البيولوجي في تقييم

²³ القانون "JO - LOI n° 2019-1147 du 8 novembre 2019 relative à l'énergie et au climat, Art. L. 533-22-I.-P" - الذي يُلزم المؤسسات الائتمانية وشركات الاستثمار بإدراج معلومات عن المخاطر المتعلقة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي.

²⁴ دراسة (2017) Naqvi, M., Burke, B., Hector, S., Jamison, T., Dupré, S. جميع البعثات سوداوات في الظلام - كيف إن التركيز التصغير الأجل للتحليل المالي لا يسلط الضوء على المخاطر الطويلة الأجل، Investing Initiative & the Generation Foundation، مشروع "مأساة الأفق".

²⁵ منظمة مراقبة التمويل (2019). جعل التمويل يخدم الطبيعة (<https://www.finance-watch.org/wp-content/uploads/2019/05/Making-> (Finance-Serve-Nature Finance-Watch-Report 24May2019 web.pdf).

المخاطر. وينبغي للمصارف الإنمائية أن تدمج المخاطر والفرص المتعلقة بالتنوع البيولوجي في الاستراتيجيات والسياسات، وينبغي أن تضمن أن يحقق الإقراض نتائج إيجابية أو محايدة بالنسبة للتنوع البيولوجي، تتماشى مع أهداف الاتفاقية. وينبغي أن تلتزم جميع المصارف الإنمائية بأطر الإقراض السليمة وأن تمتثل للضمانات الاجتماعية والبيئية الملائمة، من قبيل المعيار البيئي والاجتماعي 6 للبنك الدولي²⁶ أو معيار الأداء 6 لمؤسسة التمويل الدولية،²⁷ وهو ما يهدف إلى حماية وحفظ التنوع البيولوجي والموائل، ويشجع على تنفيذ التسلسل الهرمي لتخفيف الأثر، ويعزز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمصارف الإنمائية أن تراجع الامتثال لهذه الضمانات وتبلغ عنه، بما في ذلك على سبيل المثال تنفيذ التعويضات. وأخيراً، من أجل أن يُراعى التنوع البيولوجي في الاستثمارات، يمكن للمصارف الإنمائية، حيثما أمكن، أن تجري تقييمات بيئية استراتيجية وتخطيطاً مكانياً متكاملاً، بما يتماشى مع الفقرة 13 (ب) من المقرر 3/14؛

(ح) قد يكون لقطاع التأمين تأثير قوي على سلوك شركات الأعمال التجارية والأفراد عن طريق إرسال إشارات اقتصادية بموجب سياسات وأقساط الاكتتاب. وينبغي أن يعمل قطاع التأمين لتحسين نمذجة وتقييم المخاطر لتوضيح دور التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية السليمة في الحد من مخاطر الكوارث (أي الحلول القائمة على الطبيعة للحد من مخاطر الكوارث). وسيؤثر ذلك بدوره على أقساط التأمين، وسيُرسَل دلائل أثمان للجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك ملاك الأراضي، فيما يتعلق بأهمية النظم الإيكولوجية السليمة في الحد من مخاطر الكوارث؛

24- تحديد الآثار والتبعيات والمخاطر على التنوع البيولوجي ودمجها ضمن نماذج وعمليات وممارسات الأعمال التجارية بهدف تجنب الضرر الذي يلحق بالتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية أو تقليله إلى أدنى حد. تؤدي تبعيات وآثار القطاع الخاص على التنوع البيولوجي ووظائف النظم الإيكولوجية إلى نشوء مخاطر محتملة، وثبت أن الاستثمار في إدارة هذه المخاطر أمر ميسور التكلفة ومفيد. وفي الوقت نفسه، فإن مبدأ "تغريم الملوّث" الراسخ، وكذلك فكرة أنه يتعين على من يستخدم الموارد الطبيعية دفع قيمة رأس المال الطبيعي الذي يستخرجه من البيئة، ينبغي أن يوضح الكيفية التي يمكن بها لقطاع الأعمال التجارية أن يعيد توجيه ممارساته لصالح حماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية. وبالتالي:

(أ) ينبغي للحكومات أن تتشئ إشارات سياساتية لتصحيح الأوضاع غير الطبيعية في الأسواق والتي لا تراعي التنوع البيولوجي. ويشمل ذلك فرض الضرائب على الإجراءات الضارة وإنشاء حوافز، بما في ذلك الإعانات والإعفاءات الضريبية، لمكافأة الإجراءات ذات التأثير الإيجابي على التنوع البيولوجي. وينبغي إدراج مبادئ توجيهية تضمن عدم إلحاق ضرر صريح بالتنوع البيولوجي في اتفاقات التجارة الدولية؛

(ب) وعلاوة على ذلك، ينبغي للحكومات أن تضمن تطبيق التسلسل الهرمي لتخفيف الأثر²⁸ (أي التجنب، والتقليل، ثم التعويض) للأنشطة الضارة بالتنوع البيولوجي، بجانب رصد ومراقبة الالتزام بالقرارات على الأجل الطويل. وينبغي إدراج تعويضات التنوع البيولوجي في التسلسل الهرمي لتخفيف الأثر، حسب الاقتضاء. وينبغي أن يكون التسلسل الهرمي لتخفيف الأثر قابلاً للتطبيق على الأنشطة التي يضطلع بها القطاعان العام والخاص على حد سواء، وينبغي رصد ومراجعة تنفيذ هذه الأنشطة؛

(ج) للحد من الضرر الذي يلحق بالتنوع البيولوجي، ولمساعدة شركات الأعمال التجارية على إدارة المخاطر المتعلقة بالتنوع البيولوجي، ينبغي لقطاع الأعمال التجارية أن يحسّن ويعتمد المعايير المراعية للبيئة ذات الصلة بالتنوع

²⁶ <https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/environmental-and-social-framework/brief/environmental-and-social-standards>

²⁷ https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/topics_ext_content/ifc_external_corporate_site/sustainability-at-ifc/policies-standards/performance-standards/ps6

²⁸ على نحو ما دعت إليه الفقرة 12 (د) من المقرر 3/14.

البيولوجي وممارسات إصدار الشهادات وقياس الأثر، وينبغي أن يكون مُلزماً بالإبلاغ عن الأثر على التنوع البيولوجي.²⁹ ويمكن لتطوير التتبع البيئي المحسن في سلاسل القيمة واستخدام أدوات مثل بروتوكول رأس المال الطبيعي³⁰ أن يساعد الشركات الخاصة على قياس وتقييم تأثير وتبعيات هذه الأدوات على التنوع البيولوجي، ويمكن أن يساعد المستهلكين على اتخاذ خيارات أكثر استنارة. وقد تنتج عن إنشاء منصة مفتوحة للتتبع عملية شفافة من إعداد التقارير والإفصاح.

25- تحديد الآثار والتبعيات والمخاطر على التنوع البيولوجي ودمجها ضمن استراتيجيات وعمليات وإجراءات الجهات الفاعلة الدولية في قطاع تمويل التنمية، بهدف تجنب الضرر الناجم عن تمويل التنمية، بما في ذلك تمويل المناخ:

(أ) ينبغي وضع وتعزيز ضمانات بشأن تمويل التنمية الدولية من أجل تحديد العواقب السلبية غير المقصودة للمساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى والتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومعالجتها. ويتضمن ذلك ضمانات لتدفقات التمويل التي تهدف إلى تحقيق أهداف اتفاق باريس³¹ المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، وإطار سندياي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، بالإضافة إلى الانتعاش الاقتصادي المرتبط بالجائحة الحالية؛

(ب) ينبغي إقامة شراكات وإنشاء منصات للتمكين من إيجاد حلول متسقة تدمج التنوع البيولوجي في خطة التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً وتدفقات التمويل ذات الصلة للمساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وينبغي أن تنتج عن ذلك مبادئ توجيهية وقرارات تتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والسياسات تضمن عدم إلحاق أي ضرر صريح بالتنوع البيولوجي، مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف الفرعية، بما في ذلك الأهداف المتعلقة بالحد من الفقر، والأمن الغذائي، والصحة، والمياه والصرف الصحي، والعمالة والنمو الاقتصادي، وابتكار الصناعات والبنية التحتية، والتنمية الحضرية، والطاقة، وتغير المناخ.

رابعاً- المكون الثاني لحشد الموارد: توليد موارد إضافية من جميع المصادر لتحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية

26- يوصى في الفقرات التالية بالإجراءات الرئيسية التي يتعين اتخاذها لتحقيق هذا المكون من حشد الموارد.

27- زيادة الإنفاق العام المحلي، المباشر وغير المباشر على حد سواء، لتحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية. ثمة حالة اجتماعية واقتصادية قوية لزيادة الاستثمار في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام واستعادته. ويقدر التقدير العالمي الأكثر شمولا قيمة خدمات النظم الإيكولوجية عند 125 إلى 140 تريليون دولار أمريكي سنوياً، أي أكثر من إجمالي الناتج المحلي العالمي بمقدار مرة ونصف.³² وتعتبر تكاليف النقص مرتفعة ويُرجح أن تزداد بمرور الوقت.³³ وبالتالي:

²⁹ تدعم خطة عمل أديس أبابا (القرار 313/69 الذي اتخذته الجمعية العامة، المرفق) الإبلاغ المؤسسي عن الآثار البيئية والاجتماعية والإدارية، للمساعدة على ضمان الشفافية والمساءلة، مع الإشارة إلى ضرورة تحقيق "توازن مناسب بين القواعد الطوعية والإلزامية".

³⁰ يوفر بروتوكول رأس المال الطبيعي إطاراً لصنع القرار يمكن المنظمات من تحديد آثارها وتبعياتها على الطبيعة وقياسها وتقييمها (انظر الرابط: <https://naturalcapitalcoalition.org/projects/biodiversity/>).

³¹ الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، رقم التسجيل I-54113.

³² دراسة Costanza, R., de Groot, R., Sutton P., van der Ploeg, S., Anderson, S.J., Kubiszewski, I., Farber, S., Turner, R.K. (2014). "التغيرات في القيمة العالمية لخدمات النظم الإيكولوجية"، *التغير البيئي العالمي*، المجلد 26، الصفحات 152-158.

³³ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2019). *التنوع البيولوجي: التمويل والحالة الاقتصادية والتجارية للعمل*، تقرير أعد لاجتماع وزراء البيئة لمجموعة الدول السبع المنعقد في يومي 5 و6 مايو/أيار 2019.

(أ) ينبغي للقطاع العام أن يواصل القيام بدور ريادي في توفير تدفق مستمر من الموارد من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام واستعادته. وينبغي للقطاع العام أن يزيد الإنفاق المحلي المباشر اعترافاً بمستوى الطموح في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 من أجل تحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية. وسيشكل ذلك عنصراً أساسياً لزيادة الموارد لأغراض التنوع البيولوجي، مع الاعتراف بأن العديد من المشاريع ذات التأثير الإيجابي على التنوع البيولوجي ستحتاج إلى التمويل من الأموال العامة، بالنظر إلى الطبيعة الأساسية للسلع العامة، وفهم أنه بالرغم من أهمية زيادة تمويل القطاع الخاص، فإن ذلك وحده لن يكون كافياً على الإطلاق لمواجهة جميع التحديات المتعلقة بتحقيق الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020؛

(ب) ويمكن زيادة الإنفاق المحلي غير المباشر على التنوع البيولوجي عندما يُعمم التنوع البيولوجي في الوظائف الحكومية الأخرى. ومن الأمثلة على الوظائف الحكومية الرئيسية التي يمكن فيها تعميم التنوع البيولوجي المياه والصرف الصحي (على سبيل المثال من خلال زيادة الاستثمار في إدارة مستجمعات المياه، كجزء من الاستثمار في شبكة البنية التحتية المتعلقة بالمياه)، والحد من مخاطر الكوارث (على سبيل المثال من خلال استعادة أشجار المنغروف والأراضي الرطبة في إطار استراتيجية إدارة الفيضانات، أو إزالة النباتات الغريبة الغازية المعرضة للحرائق للحد من مخاطر الحرائق غير الطبيعية)، وكذلك قطاعات الإنتاج الأولية (من قبيل الزراعة التعويضية).³⁴

28- زيادة استثمارات القطاع الخاص (الأعمال التجارية والتمويل) في المشاريع ذات التأثير الإيجابي على التنوع البيولوجي، بما في ذلك من خلال تدليل العقبات التي تواجه المستثمرين ومطوري المشاريع:

(أ) تسخير الاهتمام المتزايد بالقطاع الخاص لزيادة الاستثمار في المشاريع ذات التأثير الإيجابي على التنوع البيولوجي، باستخدام أدوات من قبيل السندات الخضراء والزرقاء، والأسهم الخاصة، والقروض الصغيرة، والقروض، وما إلى ذلك؛

(ب) مواصلة تطوير فرص الأعمال التجارية القائمة، على سبيل المثال في مجال السياحة الإيكولوجية والزراعة المستدامة، ومصائد الأسماك، والحراثة، من خلال مواجهة التحديات في زيادة عدد وحجم المشاريع القابلة للاستثمار فيها، وتحسين الدراية بالأعمال التجارية لدى مطوري المشاريع، وتحسين ظروف السوق، وخفض تكاليف المعاملات، وقياس الآثار الإيجابية على التنوع البيولوجي، وتقليل المخاطر بالنسبة لمستثمري القطاع الخاص؛

(ج) ينبغي لقطاع الأعمال التجارية أن يقوم، مع الشركاء، بوضع واعتماد معايير وُهج مشتركة ومقاييس لقياس الآثار الإيجابية للأنشطة الاقتصادية على التنوع البيولوجي بهدف تحديد المشاريع السليمة والاستثمار فيها؛³⁵

(د) يمكن للبنوك المركزية أن تشجع على الاستثمار ذي التأثير الإيجابي على التنوع البيولوجي من خلال توفير معدل احتياطي أدنى مطلوب على الأصول "الخضراء" المتميزة وتوفير معدلات قروض مدعومة للقطاعات ذات التأثير الإيجابي على التنوع البيولوجي؛

(هـ) ينبغي أن تساعد الحكومة والمجتمع المدني والمصارف الإنمائية على إيجاد فرص للاستثمار في حفظ التنوع البيولوجي واستعادته واستخدامه المستدام بغية تطوير مجموعة من فرص الأعمال التجارية السليمة ذات الملامح الجيدة للمخاطر والعائدات، وكذلك فرص الاستثمار المؤثر لأغراض التنوع البيولوجي. وقد يشمل ذلك إنشاء حاضنات لابتكار حلول

³⁴ قد تكون كل هذه الأمثلة أشكالاً من الحلول القائمة على الطبيعة للتكيف مع تغير المناخ، ولكن لا يقتصر الأمر على ذلك.

³⁵ مثل مقياس الحد من تهديد الأنواع واستعادتها الذي يطوره حالياً الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة والشركاء.

جديدة واختبارها وإعداد برامج تدريبية لمطوري الصفقات المحتملين، بالإضافة إلى تطوير أدوات جديدة مثل السندات الخضراء والقروض بتركيز أكثر توجهاً على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، وإدراجها في صناديق التقاعد وأسواق رأس المال؛³⁶

(و) ينبغي أن يواصل القطاع العام والمصارف الإنمائية تقديم منح المراحل المبكرة، وضمانات للجهات المانحة، والتمويل التيسيري ودعم الحلول المالية المختلفة.³⁷ ومن شأن ذلك أن يعزز استثمارات القطاع الخاص عن طريق الحد من مخاطر المشاريع وزيادة احتمالية عائدات الأسواق. وينبغي توسيع نطاق إمدادات خطوط الائتمان الأخضر في المؤسسات المالية داخل البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

(ز) تعزيز بيئة الاستثمار في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بالاعتماد على عمليات أوسع نطاقاً، من قبيل تلك المبينة في خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا، بما في ذلك تحديد الظروف التمكينية المحددة القطاع لزيادة الاستثمار في المشاريع ذات التأثير الإيجابي على التنوع البيولوجي.³⁸

29- زيادة التمويل المباشر وغير المباشر للتنمية الدولية فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك تمويل المناخ ومجالات تمويل التنمية الأخرى:

(أ) تظل تدفقات التمويل الدولية المباشرة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل تحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية مكوناً رئيسياً لحشد الموارد، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وينبغي أن يكون التمويل عند مستوى يعترف بطموح الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.

(ب) ينبغي زيادة المنافع المشتركة للتنوع البيولوجي في تمويل التنمية، لا سيما لتحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها.^{39,40} وعلى المستوى الوطني، ينبغي أن تعمل الأطراف لضمان تناول الأهداف الثلاثة للاتفاقية بشكل كافٍ في أطر التمويل الوطنية المتكاملة⁴¹ لتجنب الإفراق الضار بالتنوع البيولوجي وكذلك لدمج تمويل التنوع البيولوجي في خطة تمويل التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً؛

(ج) ينبغي تحديد وزيادة التمويل من أجل الحلول القائمة على الطبيعة لأغراض التكيف مع تغير المناخ وتخفيف أثره التي تحقق منافع مشتركة للتنوع البيولوجي، مع الاعتراف بأن الطبيعة عنصر ضروري للوفاء بالالتزامات الواردة في اتفاق

³⁶ قام تحالف الاستثمار الخاص في مجال الحفظ بإعداد "مخططات" لتقديم عائدات معدلة للمخاطر من أنواع محددة من الاستثمار في المشاريع ذات التأثير الإيجابي على التنوع البيولوجي؛ انظر الرابط <http://cpicfinance.com/blueprints/>.

³⁷ التمويل المختلط هو استخدام رأس المال العام أو الخيري لتحفيز وزيادة استثمارات القطاع الخاص في نفس المشروع.

³⁸ على سبيل المثال، قد يتطلب نمو السياحة الإيكولوجية داخل بلد معين إدخال تحسينات على البنية التحتية للنقل، بالإضافة إلى تطوير وتطبيق مخطط معترف به لاعتماد السياحة الإيكولوجية.

³⁹ يشير تقرير التقييم العالمي بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية الصادر عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية إلى أنه لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة إذا لم يتوقف الاتجاه الهبوطي للتنوع البيولوجي.

⁴⁰ يعمل النادي الدولي لتمويل التنمية (شبكة من المصارف الإنمائية الدولية والإقليمية) والمصارف الإنمائية المتعددة الجنسيات على موازنة سياسات الإفراض مع أهداف وغايات اتفاق باريس، واتفاقية التنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة. وسيمثل ذلك طريقة قوية للغاية لتوليد الموارد التي يمكن أن تساعد الاقتصادات المحلية والإقليمية، وتصبح أكثر استدامة وقدرة على الصمود، وتدعم مساهمات الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول في هذه الأهداف.

⁴¹ دعمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وضع أطر تمويل وطنية متكاملة في خطة عمل أديس أبابا، تعتبر "جوهر" الجهود الرامية إلى تمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

باريس.⁴² ويتضمن ذلك اعتماد الكربون الأزرق وكذلك كربون الغابات في أسواق تعويض الكربون التنظيمية والطوعية، ودعم الزراعة التعويضية، وهو ما يضمن زيادة الإنتاجية، والتكيف من خلال القدرة على الصمود، ومنافع تخفيف الأثر.

30- تعزيز تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بالحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها:

(أ) ينبغي تعزيز تنفيذ اتفاقات الحصول وتقاسم المنافع من بلد لآخر ومن البلدان إلى الشركات، بما في ذلك من خلال تلبية الاحتياجات التشغيلية، واستراتيجيات الاتصال والقدرة على التفاوض بشأن اتفاقات الحصول وتقاسم المنافع وتنفيذها؛

(ب) ينبغي تقييم قيمة الموارد التي تم حشدها من خلال مبادرات وآليات الحصول وتقاسم المنافع بأكثر قدر ممكن من الشمولية، مع الاعتراف بالتحدي المتمثل في سرية العديد من الاتفاقات المبرمة بين المستخدمين والموردين.

خامسا- المكون الثالث لحشد الموارد: تعزيز فعالية وكفاءة استخدام الموارد

31- يوصى في الفقرات التالية بالإجراءات الرئيسية التي يتعين اتخاذها لتحقيق هذا المكون من حشد الموارد.

32- استعراض الحوكمة الرشيدة والتخطيط الجيد في القطاع العام وتحسينهما إذا لزم الأمر. تعتبر الحوكمة الرشيدة والتخطيط الجيد أمرين مركزيين لضمان استخدام الموارد المحدودة بفعالية وكفاءة. وسيطلب النهج الضروري الذي يشمل الحكومة برمتها تعزيز الهياكل والعمليات لضمان التنسيق الرأسي والأفقي داخل الوكالات، فضلا عن تحسين التنسيق فيما بين الوزارات وفيما بين الوكالات. وستكون الالتزامات السياسية رفيعة المستوى ضرورية لتحقيق ذلك، مع توفير ميزانيات مخصصة لضمان تحقيق الأهداف الموضوعية. وبالتالي:

(أ) ينبغي للبلدان أن تضمن أن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجية، أو الخطط الوطنية المماثلة، تتضمن تحديد العوامل الدافعة (الاقتصادية وغيرها) للفقدان، وتقوم البلدان بتطوير أنشطة لمعالجة هذه العوامل الدافعة بشكل مباشر. وينبغي ربط الأنشطة بشكل واضح بالنتائج المنشودة، وينبغي حساب التكاليف المتوقعة للتنفيذ، وكذلك تحديد الخيارات الأكثر فعالية من حيث التكلفة لتحقيق نتائج التنوع البيولوجي المنشودة. وينبغي إعداد خطط وطنية لتمويل التنوع البيولوجي جنبا إلى جنب مع الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، من خلال اتباع منهجية مبادرة تمويل التنوع البيولوجي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو أي منهجية مماثلة. وينبغي أن تتناول هذه الخطط جميع المكونات الثلاثة لحشد الموارد، على النحو المبين في هذا التقرير. وستكون هناك حاجة إلى خطط تمويل التنوع البيولوجي الوطنية في جميع البلدان من أجل تحقيق التغيير التحويلي، وينبغي دعم إعداد وتنفيذ هذه الخطط وتوفير الموارد المناسبة لها؛

(ب) ينبغي تعميم التنوع البيولوجي في خطط التنمية القطاعية والمتكاملة، بما في ذلك البيئات المكانية وأدوات التخطيط المكاني ذات الصلة. وينبغي رصد فعالية أدوات السياسة وتقييمها من أجل دعم الإدارة التكيفية بمرور الوقت. وينطبق ذلك أيضا على خطط الانتعاش الاقتصادي؛

(ج) ينبغي أن تقدم الحكومات التقدير والدعم، حسب الاقتضاء، للجهات الفاعلة من غير الدول المسؤولة عن إدارة المناطق المحمية وإدارتها المشتركة وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على المناطق، بما في ذلك الشعوب الأصلية

⁴² وفقا لتقرير التقييم العالمي بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية الصادر عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، يرى أن الحلول القائمة على الطبيعة قادرة على المساهمة بنسبة تتراوح بين 30 و36 في المائة من تخفيف أثر المناخ المطلوب.

والمجتمعات المحلية والكيانات الخاصة والمنظمات غير الحكومية. وينبغي، عند الاقتضاء، إبرام اتفاقات لشراكات وإعداد آليات، من قبيل اتفاقات العقود والصناديق الاستثمارية، لتوجيه الإدارة المشتركة والإدارة غير الحكومية للمناظر الطبيعية الأرضية والبحرية الهامة. وينبغي تشجيع الوسطاء، مثل المنظمات غير الحكومية، على تيسير الشراكات بين هذه الكيانات والحكومة. وينبغي استخدام الحوافز لدعم جهود الجهات الفاعلة من غير الدول؛

(د) ينبغي تحديد حجم العمل الجماعي للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ونظم معارفها ذات الصلة باعتبارها مساهمات عينية.

33- إقامة شراكات فعالة وإنشاء منصات فعالة لدعم اتساق السياسات، والتعلم المشترك ووضع نهج مشتركة وتطبيقها. ستكون الشراكات والمنصات، على المستويات الدولي والوطني ودون الوطني، بالغة الأهمية للتمكين من العمل الجماعي المطلوب لحشد الموارد بطريقة فعالة، بما في ذلك ضمان اتساق السياسات، والتعلم المشترك وإيجاد حلول مشتركة. وبالتالي:

(أ) ينبغي لأصحاب المصلحة تطوير ودعم الشراكات والمنصات المصممة للجمع بين العمل الجماعي للحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات المالية والأوساط الأكاديمية والجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي الدولي والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني وتيسيره. وينبغي القيام بذلك على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية ودون الوطنية، حسب الاقتضاء؛

(ب) ينبغي تقديم الدعم لبناء شبكات قوية مع مجموعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية على المستويين الوطني والإقليمي، وللاعتراف بأبطال الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وإشراكهم في العمليات التشاركية.

34- تعزيز بناء القدرات، والمساعدة التقنية والتعاون التكنولوجي على نحو مستدام:

(أ) ينبغي لأنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية والتعاون التكنولوجي أن تتضمن تقاسم المعارف فيما بين بلدان الجنوب، وينبغي أن تسعى هذه الأنشطة إلى تطوير الخبرات داخل البلدان. وينبغي دمج بناء القدرات، حيثما أمكن، في المناهج الرسمية في المرحلتين الثانوية والجامعية، وكذلك بشكل غير رسمي بصورة أكبر، حسب الحاجة؛

(ب) ستكون أنشطة تنمية القدرات مطلوبة على جميع مستويات الحكومة (الوطنية ودون الوطنية)، وداخل الوزارات الحكومية والوكالات الحكومية المتعددة، بما في ذلك الوزارات المسؤولة عن التمويل والاقتصاد، وقطاعات الإنتاج الأولي، والسياحة، والتخطيط، والمياه والصرف الصحي. وقد تحتاج جميع البلدان في بعض الحالات إلى دعم تقني في إعداد آليات وخطط تمويل أكثر تعقيداً وابتكاراً. وينبغي إنشاء وظائف الخبراء اللازمة وشغلها في مختلف الوزارات وفي القطاع الخاص؛

(ج) ينبغي لأنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية المستدامة أن تتضمن ما يلي:

(1) وضع وتنفيذ آليات تمويل مناسبة وفعالة على المستويات الدولية والوطنية ودون الوطنية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الإصلاح السياساتي والقانوني لدعم التغيير التحويلي؛

(2) إعداد وتنفيذ خطط وطنية فعالة لتمويل التنوع البيولوجي تتناول بشكل كاف جميع المكونات الاستراتيجية الثلاثة لحشد الموارد؛⁴³

⁴³ لمزيد من المعلومات عن منهجية إعداد خطة وطنية لتمويل التنوع البيولوجي، ارجع إلى دليل مبادرة تمويل التنوع البيولوجي 2018:

https://www.biodiversityfinance.net/sites/default/files/content/publications/BIOFIN%20Workbook%202018_0.pdf

- (3) تقدير تكاليف الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي والخطط المماثلة، وتحديد الاحتياجات المالية لتنفيذها؛
- (4) تقييمات رأس المال الطبيعي والمحاسبة ذات الصلة، وتعزيز تنفيذ المنهجية المنقحة لمحاسبة النظم الإيكولوجية في نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية؛
- (5) تطوير الميزنة على أساس النتائج لبرامج ومشاريع التنوع البيولوجي؛ واستخدام "توسيم ميزانية" التنوع البيولوجي كوسيلة لتحديد وجمع معلومات أساسية عن نفقات التنوع البيولوجي وتتبعها؛
- (د) هناك حاجة إلى الاعتماد على المبادرات القائمة مثل مبادرة تمويل التنوع البيولوجي وغيرها، لتوفير أنشطة تنمية القدرات وتقديم المساعدة التقنية للبلدان في إعداد وتنفيذ الخطط الوطنية لتمويل التنوع البيولوجي؛
- (هـ) ينبغي توسيع نطاق نقل المعارف وبناء القدرات في قطاع الأعمال التجارية وقطاع التمويل بغية تطوير فهم مشترك للتحديات والفرص المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وللتمكن من تطوير منهجيات وأنظمة وقياسات لدمج التنوع البيولوجي بشكل كامل في قطاع الأعمال التجارية وقطاع التمويل؛
- (و) أخيراً، سيكون من المهم بناء قدرات مطوري المشاريع على المستوى المحلي وقطاع التمويل المحلي على إيجاد صفقات قابلة للاستثمار ذات تأثيرات إيجابية واضحة وقابلة للقياس على التنوع البيولوجي.

35- تحسين فعالية وكفاءة تدفق تمويل التنمية الدولية والحصول عليه:

- (أ) ينبغي تنسيق مساهمات الجهات المانحة، قدر الإمكان، لضمان أن يكون تمويل التنمية الدولية المخصص للتنوع البيولوجي موجهاً بشكل استراتيجي، والسعي إلى تحقيق أوجه التآزر التكميلية عبر مساهمات الجهات المانحة لتحقيق نتائج ذات تأثير إيجابي على التنوع البيولوجي؛
- (ب) ينبغي للجهات المانحة وصانعي القرار الرئيسيين مراعاة الفاصل الزمني بين الاستثمار وتحقيق الأثر، وينبغي لهم السماح بأفاق أطول وأكثر واقعية لتخطيط البرامج والمشاريع. واقتُرحت فترة من خمس إلى عشر سنوات كإطار زمني أكثر واقعية وفائدة من النطاقات الزمنية الأقصر؛
- (ج) ينبغي أن تتضمن مجالات التركيز الرئيسية لتمويل التنمية الدولية تحفيز حشد الموارد من موارد جديدة وإضافية من القطاعين العام والخاص، وتنمية القدرات في جميع مستويات الحكومة لدعم الإصلاح السياسي والتنظيمي. وينبغي أيضاً إيلاء الاهتمام للاحتياجات الخاصة التي أعربت عنها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وينبغي أن تُوزع عليها معلومات عن فرص التمويل على نطاق أوسع؛
- (د) ينبغي لمرفق البيئة العالمية، بوصفه الآلية المالية للاتفاقية، أن يواصل تأدية دور رئيسي في حشد الموارد من أجل تنفيذ الاتفاقية.^{45,44} ويؤدي مرفق البيئة العالمية دوراً هاماً في تعميم التنوع البيولوجي في جهود التنمية وضمان الاستخدام الفعال للموارد. وينبغي إقامة روابط أقوى بين مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ؛⁴⁶

⁴⁴ المقرر 23/14.

⁴⁵ استثمر مرفق البيئة العالمية إجمالاً أكثر من 3.5 مليار دولار أمريكي لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام. وقد حقق هذا الاستثمار أكثر من 10 مليارات دولار أمريكي من الأموال الإضافية، وهو ما يدعم 1300 مشروع في أكثر من 155 بلداً.

⁴⁶ أنشئ بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 2010 (<https://www.greenclimate.fund/>).

(هـ) سيكون من المهم التأكد من أن البلدان المتلقية وأصحاب المصلحة لديهم القدرة الكافية على الوصول إلى الصناديق المتعددة الأطراف والثنائية الأطراف، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مرفق البيئة العالمية، وتلقيهم الدعم في هذا الصدد. وينبغي استكمال ذلك من خلال عمليات واضحة ومتفق عليها تسمح بتدفقات مالية سلسلة، ورصد سليم لاستخدام الصناديق وتأثيرها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لمرفق البيئة العالمية البحث عن طرق للتغلب على القيود المفروضة على تقديم التمويل من غير المنح.

36- تحسين عمليات الرصد والإبلاغ لحشد الموارد:

(أ) ينبغي الاسترشاد بالعمل الهام للمشاورة المواضيعية بشأن شفافية تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 ورصده والإبلاغ عنه واستعراضه⁴⁷ في النهج العام للرصد والإبلاغ بشأن حشد الموارد؛ وسيكون هذا النهج شاملا وتشاركيا وتيسيريا وقائما على الأدلة وموجها نحو النتائج⁴⁸؛

(ب) يظل الإبلاغ عن حشد الموارد وتمويل التنوع البيولوجي جانبا مهما لتتبع التقدم المحرز وإدارته. وهناك حاجة إلى جمع البيانات وإدارتها واستخدامها بطريقة أكثر انتظاما وفي الوقت المناسب لتوجيه عملية صنع القرار، بما في ذلك من خلال الاستفادة بشكل أفضل من أطر إعداد التقارير الإحصائية الدولية الحالية والعمليات ذات الصلة، من قبيل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وإحصاءات مالية الحكومة الخاصة بصندوق النقد الدولي، والتوجيه بشأن نفقات حماية البيئة في نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية التابع للأمم المتحدة؛

(ج) يمكن تشجيع جميع الأطراف على رفع التقارير في قواعد البيانات القائمة ذات الصلة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (أي تقدير دعم المنتجين، وتقدير دعم مصائد الأسماك، وأدوات السياسة لأغراض البيئة)؛

(د) ينبغي زيادة الشفافية بشأن منهجية⁴⁹ الإبلاغ عن حشد الموارد، وكذلك الشفافية والمساءلة بشأن الإنفاق على التنوع البيولوجي، بما في ذلك الإنفاق على تمويل التنمية المحلي المتعدد الأطراف والثنائي الأطراف؛

(هـ) بالنظر إلى تعقيد الإبلاغ عن تمويل التنوع البيولوجي، يوصى بدعم نهج سهل الاستخدام من خلال تنمية القدرات. ويمكن أن تشمل الموارد الموجهة إلى إعداد خطط وطنية لتمويل التنوع البيولوجي على موارد لتقديم تقارير إلى الاتفاقية بشأن حشد الموارد.

سادسا- الأهداف والمقررات المحتملة بشأن حشد الموارد في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما

بعد عام 2020

37- تُرَجَّح ضرورة وضع عدد من الأهداف المحددة بشأن حشد الموارد لدعم الغايات الشاملة للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، بما يعكس كل مكون من المكونات الثلاثة المترابطة لحشد الموارد الموصى بها في هذا التقرير، وهو ما يمكن من إحراز تقدم متزامن في جميع المكونات الثلاثة. ويحتوي هذا القسم على مدخلات فريق الخبراء، كجزء من

⁴⁷ استجابة للمقرر [29/14](#).

⁴⁸ CBD/POST2020/WS/2020/1/3.

⁴⁹ هناك حاجة إلى مزيد من المعلومات الموحدة التي يمكن مقارنتها عبر البلدان. ويمكن في الوقت نفسه استخدام الكثير من المعلومات التي يتم جمعها بشأن حشد الموارد لأغراض التخطيط الوطني (على سبيل المثال لدعم إعداد وتنفيذ استراتيجيات وطنية لحشد الموارد)، ولهذا السبب، لن تكون هناك حاجة إلى توحيدها. وقد تثبت المعلومات أنها أكثر فائدة على المستويين الوطني ودون الوطني إذا جُمعت وحُلَّت باستخدام منهجية "ملائمة للغرض"، مصممة لتناسب احتياجات البلد. وسيُتَّبع معالجة هذا التوتر بين الحاجة إلى التوحيد والحاجة إلى نُهج مصممة خصيصا على الصعيد الوطني.

مساهمة في مشروع مكون حشد الموارد، في إعداد الأهداف المتعلقة بحشد الموارد، استنادا إلى الإجراءات الموصى بها المبينة في إطار المكونات الثلاثة أعلاه.⁵⁰

38- ويعتبر تقليل أو إعادة توجيه الإنفاق الضار مكونا بالغ الأهمية في حشد الموارد، وينبغي وضع أهداف لتشجيع العمل الطموح، بالإضافة إلى وضع مؤشرات مناسبة لقياس التقدم المحرز، في القطاعين العام والخاص على حد سواء. وقد ترغب الأطراف في النظر في ثلاثة عناصر مميزة ولكنها تدعم بعضها البعض، لإدراجها في الأهداف المتعلقة بتقليل أو إعادة توجيه النفقات الضارة، والتي يمكن توضيحها على النحو التالي:

(أ) بحلول عام 2030، تكون جميع البلدان قد أحرزت تقدما كبيرا في التعميم النقدي والمالي والمتعلق بالميزانية، بما في ذلك استعراض جميع الميزانيات الحكومية ذات الصلة على ألا تتسبب في أدنى ضرر صريح على التنوع البيولوجي؛ وزيادة الحوافز الإيجابية من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام؛ وتعزيز استخدام عوامل مثبطة لتنشيط الإجراءات الضارة بالتنوع البيولوجي؛ وإلغاء الحوافز الضارة بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك الإعانات، بما يتماشى ويتناسق مع الاتفاقية والالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة، مع مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الوطنية؛

(ب) بحلول عام [2025]، تنتقل شركات الأعمال التجارية في جميع القطاعات الاقتصادية ذات الصلة وعلى جميع المستويات، لاسيما الشركات الكبيرة والعالمية، إلى ممارسات مستدامة، بما في ذلك على طول سلاسل الإمداد الخاصة بها، وأن توضح أي انخفاض في الآثار السلبية على المستوى دون الوطني، وإن أمكن زيادة الآثار الإيجابية الصريحة على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، وأن تقوم هذه الشركات بالإبلاغ عن ذلك؛

(ج) بحلول عام [2025]، تكون المؤسسات المالية على جميع المستويات، بما في ذلك مؤسسات تمويل التنمية الدولية، قد أدرجت تقييم المخاطر على التنوع البيولوجي ضمن السياسات والعمليات، وأن توضح على أقل تقدير انخفاض الآثار السلبية في حافظاتها وأن تزيد حجم التمويل المخصص للتنوع البيولوجي، وأن تقوم بالإبلاغ عن المخاطر والآثار والتمويل.

39- وسيكون توليد موارد إضافية كذلك مكونا هاما في تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 وسيحتاج إلى أهداف طموحة بشكل ملائم لزيادة كل من الموارد الدولية والمحلية للتنوع البيولوجي. وسيظل تمويل التنمية الدولية الثنائي الأطراف والمتعدد الأطراف على حد سواء مهما، إلا أنه سيتعين تشجيع وتحفيز زيادة التدفقات الدولية للتمويل الخاص بشكل قوي، مع مراعاة أنه يمكن للتمويل الدولي والمحلي أن يدعم ويعزز أحدهما الآخر. وإذا نُفذ العمل المقترح بشأن الإبلاغ المقترح أدناه (انظر الفقرتين 44-45)، سيكون من السهل أيضا تتبعها ومحاسبتها على المستويين العالمي والوطني على حد سواء، مما يبسر قياس التقدم المحرز مقابل أي هدف دولي. وقد يُعبر عن هذا الأخير بصيغة على سبيل المثال كما يلي:

بحلول عام 2030، أن تتوافق التدفقات المالية الدولية المتعلقة بالتنوع البيولوجي إلى البلدان النامية، لاسيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مع [المؤشر القياسي ومؤشر التقدم المقرر الاتفاق عليهما⁵¹] أو تتجاوزهما، بما يتماشى مع طموح غايات الإطار ووفقا للمادة 20 من الاتفاقية.

⁵⁰ لا يلزم تسجيل جميع الإجراءات بشكل صريح في الأهداف، إذ أن بعض الإجراءات تمكن من تنفيذ إجراءات أخرى.

⁵¹ يمكن التعبير عن المؤشر بعدة طرق، على سبيل المثال كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي العالمي، أو كعدد مطلق يتعلق بالاحتياجات المقدرة، وفقا لجميع الأهداف الأخرى في الإطار عند تحديدها.

40- وعلى النحو المشار إليه أعلاه، يمثل الإنفاق المحلي نصيب الأسد من إجمالي الإنفاق العالمي على التنوع البيولوجي، إذ يتراوح بين 75 و87 في المائة من الإجمالي وفقا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.⁵² ولذا، ينبغي أن يشكل الهدف الخاص بحشد الموارد المحلية عنصرا هاما آخر من مجموعة الأهداف المقترحة. ويتعين إبراز جميع الأهداف الأخرى المتفق عليها في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، وتقييم الأطراف لتكلفتها تحقيقها لهذه الأهداف في بلدانها، وفقا لاحتياجاتها وظروفها الوطنية. وسيلتزم كل طرف بوضع هدف محدد وطنيا، وتقديم تقرير عن ذلك إلى الاتفاقية. وقد يكون نص الالتزام بضمان وضع أهداف محلية على النحو التالي:

بحلول عام [2022]، تكون جميع البلدان قد قامت بوضع هدف محدد وطنيا لحشد الموارد المحلية، بما يتناسب مع طموح هذا الإطار ووفقا للاحتياجات والظروف الوطنية، وأن تكون جميع الأطراف قد حققت هذا الهدف بحلول عام [2030].

41- ويتضح من عمل فريق الخبراء أن العديد من البلدان، خاصة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تفتقر حاليا إلى القدرة على التقييم الكافي لاحتياجاتها المتعلقة بحشد موارد التنوع البيولوجي، وعلى وضع خطة وطنية لتمويل التنوع البيولوجي كأداة عملية لدعم تنفيذ استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي الحالية أو المستقبلية. ويعد وضع خطة مثل هذه خطوة أساسية نحو تحقيق طموح الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 بالنسبة لجميع البلدان. وقد يرد نص الهدف، الذي يُلزم جميع الأطراف بالتقييم بذلك في أقرب وقت ممكن، على النحو التالي:

بحلول عام [2022]، ينبغي لجميع البلدان أن تكون قد انتهت من إعداد خطة وطنية لتمويل التنوع البيولوجي، لدعم استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي والإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، باستخدام منهجية مبادرة التنوع البيولوجي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو أي منهجية مماثلة، لتقليل أو إعادة توجيه الموارد الضارة بالتنوع البيولوجي؛ وتوليد موارد إضافية من جميع المصادر؛ وتعزيز فعالية وكفاءة استخدام الموارد.

42- ومن الواضح أن الأهداف المذكورة أعلاه ستحتاج إلى نهج عملي يكملها لتنفيذها بفعالية. وقد تفتقر بعض البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى الموارد، بما في ذلك الموارد البشرية، لإعداد خطة وطنية لتمويل التنوع البيولوجي بطريقة فعالة، وقد تحتاج في هذه الحالة إلى دعم خارجي. ولذلك، قد ترغب البلدان المانحة في أن تتعهد بشكل واضح بضمان إتاحة الدعم الكافي وفي الوقت المناسب لجميع الأطراف، من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، التي تحتاج إليه. ويمكن لمقرر منفصل في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف أن يدعو الجهات المانحة والآلية المالية للاتفاقية إلى تقديم هذا الدعم. وقد يكون أيضا تجميع الموارد الضرورية وصرفها جزءا من آلية مخصصة، قد تكون جزءا من آلية علمية وتكنولوجية أوسع نطاقا لبناء القدرات التشغيلية، على النحو الذي اقترحه بعض الأطراف في الاجتماع الثاني للفريق العامل المفتوح العضوية.

43- وقد ترغب الأطراف في أن تنظر في مقرر آخر في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف يدعو فيه مبادرة تمويل التنوع البيولوجي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات والمبادرات الأخرى ذات الصلة إلى مواصلة تنقيح الأساس المنهجي لتطوير الخطط الوطنية لتمويل التنوع البيولوجي، التي قد يصدرها مؤتمر الأطراف فيما بعد كمييار سهل الاستخدام

⁵² منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2020). نظرة عامة شاملة على التمويل العالمي للتنوع البيولوجي، التقرير النهائي، أبريل/نيسان 2020.

يمكن أن تلتزم به جميع الأطراف، ويطلب إلى الأمانة التنفيذية التعاون مع هذه الجهات للقيام بذلك. وقد يأتي نص هذا المقرر على النحو التالي:

[إن مؤتمر الأطراف]

يدعو مبادرة تمويل التنوع البيولوجي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى القيام، بالتعاون مع المنظمات والمبادرات الأخرى ذات الصلة والمعنية وكذلك الأمانة التنفيذية، بتحسين المنهجية الحالية لمبادرة تمويل التنوع البيولوجي من أجل إعداد خطط وطنية لتمويل التنوع البيولوجي في جميع البلدان، إلى جانب طرائق تقنية ومالية لنشر هذه المنهجية، تتناسب مع ظروف وقدرات البلدان.

44- ويسلط التقرير الأول لفريق الخبراء⁵³ الضوء على الفعالية المحدودة نسبياً لإطار الإبلاغ المالي⁵⁴ للاتفاقية باعتباره أساساً للفهم الشامل للتدفقات المالية العالمية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. ولسد هذه الثغرات في المعارف، سيكون من المفيد في المستقبل النظر في تحسين العمليات الإحصائية الدولية القائمة وتوثيق التعاون معها كشرط مسبق للتمكين من زيادة فعالية عملية الإبلاغ بموجب الاتفاقية. ويمكن تحسين استخدام نظام الإبلاغ الخاص بالجهات الدائنة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ودقة منهجية معالم ريو بشكل مفيد، مع دعوة الجهات غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وكذلك المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، إلى المساهمة بالبيانات على أساس طوعي ومتسق. ويمكن تحسين البيانات المتعلقة بالإنفاق المحلي على التنوع البيولوجي، والنفقات المرتبطة بالتنوع البيولوجي بشكل غير مباشر، من خلال الانخراط مع إطار الإحصاءات المالية الحكومية لصندوق النقد الدولي ومع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. وقد تم بالفعل الحصول على بيانات عن التدفقات والإعانات المالية وآثارها على التنوع البيولوجي في قواعد بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ذات الصلة، وهي تقدير دعم المنتج في الزراعة وأدوات السياسة لأغراض البيئة، ويمكن تشجيع هذا الأمر وتوسيع نطاقه، على سبيل المثال من خلال تغطية القطاعات الاقتصادية الأخرى، من قبيل قاعدة بيانات تقدير دعم مصائد الأسماك.

45- وبالتالي، قد ترغب الأطراف في النظر في مقرر آخر في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف تدعو فيه الشركاء ذوي الصلة والمنظمات ذات الصلة إلى أن تقوم، في العمل المقترح المصمم، بتحسين قاعدة المعارف العالمية المتعلقة بالتدفقات المالية ذات الصلة بالتنوع البيولوجي، ويطلب فيه إلى الأمانة التنفيذية أن تتعاون مع هذه الجهات للقيام بذلك؛ ويمكن بعد ذلك إصدار معيار سهل الاستخدام يمكن أن تلتزم به جميع الأطراف. وقد يأتي نص هذا المقرر على النحو التالي:

[إن مؤتمر الأطراف]

يطلب إلى الأمانة التنفيذية أن تقوم، رهنا بتوافر الموارد المالية، بالتعاون مع المنظمات والمبادرات ذات الصلة لتيسير ودعم عمل الشركاء المذكورين أعلاه من أجل تحسين الإبلاغ عن التمويل المتعلق بالتنوع البيولوجي، المباشر وغير المباشر، بموجب قنوات وأطر إبلاغ إحصائية دولية راسخة، وكذلك بشأن تنفيذ آليات التمويل، وأن تعد تقريراً مرحلياً لكي تنتظر فيه الهيئة الفرعية للتنفيذ في اجتماعها الرابع، بما في ذلك مقترحات بشأن الخيارات الممكنة لإطار إبلاغ مالي مبسط وأكثر فعالية.

⁵³ الوثيقة CBD/SBI/3/INF/2 (التقرير الأول الكامل)؛ والوثيقة CBD/SBI/3/5/Add.1 (الموجز).

⁵⁴ المعتمد في المقرر 3/12.

سابعا - الخاتمة

46- يعتبر حشد الموارد أمرا أساسيا لتحقيق أهداف الاتفاقية وينبغي أن يكون جزءا لا يتجزأ من الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. وسيكون من الضروري تحقيق أهداف حشد الموارد لتحقيق الأهداف الأخرى للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. ويؤكد فريق الخبراء، في عرض مساهمته في مشروع مكون حشد الموارد، على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) سيتطلب حشد الموارد تغييرا تحويليا وشاملا ومنصفا عبر الاقتصادات والمجتمع. وينبغي أن يتألف النهج الاستراتيجي لحشد الموارد من ثلاثة مكونات مترابطة ومتكاملة:

- (1) تقليل أو إعادة توجيه الموارد الضارة بالتنوع البيولوجي؛
- (2) توليد موارد إضافية من جميع المصادر لتحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية؛
- (3) تعزيز فعالية وكفاءة استخدام الموارد؛

(ب) يجب أن تضطلع مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة بدور قيادي في حشد الموارد:

- (1) ينبغي للقطاع العام تقليل النفقات والإعانات الضارة، وزيادة التمويل، وكذلك وضع سياسات تمكينية، وآليات لبناء القدرات والتمويل؛
- (2) ينبغي لشركات الأعمال التجارية وقطاع التمويل زيادة الاستثمارات ذات التأثير الإيجابي على التنوع البيولوجي، مع تقليل النفقات الضارة التي تتحمل مسؤوليتها؛
- (3) ينبغي لمنظمات التنمية أن توفر تمويلا مباشرا وغير مباشر لتحقيق نتائج ذات تأثير إيجابي على التنوع البيولوجي، بالإضافة إلى دعم تنمية القدرات، مع ضمان ألا يتسبب تمويل التنمية في أي ضرر صريح على التنوع البيولوجي؛

(ج) ينبغي للأطراف والمنظمات الدولية وقطاع الأعمال التجارية وقطاع التمويل والمجتمع المدني الاعتماد على ما تم تحقيقه وتعلمه حتى الآن، واستغلال جميع الفرص المتاحة لتسريع وتيرة التغيير نحو مستقبل أكثر قدرة على الصمود.